

النضال الفلسطيني التحرري والمواطنة الموحدة

وسام رفيدي، فلسطين

لقد كان صادماً فعلاً المدى الذي يمكن أن يصله الموقف المعادي للمقاومة تحت سلسلة مفاهيم، صحيحة ومشروعة، نحو: العقلانية، والنقد، وحرية التعبير، والنقاش العام... ولكنها مضللة تماماً. فكما هو الحال دائماً، ليست طبيعة المفهوم هي ما تحدّد حقيقته بل موقع حامله من الصراع، أي موقع المفهوم من الصراع، وبالتالي صاحبه، أيّاً كان هذا الصراع. فأن يُعلن أحدهم، وفي غمار اختلاط دماء المقاتلين بالتراب والرمال، أنّ مقاتلي حركة حماس وحزب الله لا يحملون السلاح لأهداف وطنية بل للهيمنة والإقصاء والسيطرة، فيما آخر لا يكتب إلا طعناً في المقاومة، وكأنّه متخصّص بوظيفة ما محددة له... كل ذلك بدا صادماً، وبلا شك.

ليست الصدمة نتاج بروز تلك الأصوات، ففي كلّ نضالات الشعوب وُجد دائماً ليس فقط من يطعن بثورة الشعوب، بل ومن يحمل السلاح ضدها، وفيتنام والجزائر والصين نماذج صارخة على ذلك. لكن الصدمة كانت أنّه في ظلّ معركة يخوضها الشعب للصمود والبقاء والدفاع عن الحياة، أمام ما يتعرض له من إبادة منهجية ومعلنة، ودعوات صريحة للتطهير، تخرج تلك الأصوات. ليست المسألة محض موقف سياسي، بل تدخل في باب التهنئة الأخلاقي والوطني بامتياز. إنّه الطابور الخامس الذي يتشكّل من نخبة سياسية قيادية منهاره تماماً، ومثقفين وكتّاب يعملون بوصفهم كمبرادور ثقافي في سوق من يدفع أو يحتضن.

ينبغي الاعتراف بأنّ هؤلاء الكتاب لهم مكانتهم، ومن يصفّق لهم ويتفهّم وجهة نظرهم فمرّد ذلك إما نتيجة الانحيازات السياسية بفعل الانقسام السياسي، أو نتيجة ارتباطات مصلحة بالمشروع الاستعماري ووكلائه، أو ببساطة نتيجة هول التضحيات المقدّمة والتي تخلق لدى البعض حالة من الإحباط واليأس. تلك الكتابات ليست معزولة هنا وهناك، بل غدت تياراً سياسياً يتموضع بوضوح في خندق العداة للمقاومة.

ولذلك، يغدو النضال الثقافي على جبهة الوعي من أولى مهمّات المرحلة المقبلة، وهي تاريخية بامتياز. ليس ما يشين المقاومة وبطولاتها وتضحيات شعبنا وصموده القول إنّ المقاومة في القطاع تعيش حالة من الانكفاء والتراجع كنتاج للهزيمة العسكرية، فذلك مظهر متوقّع في أيّ نضال حتى لو كان صاعقاً ومثيراً للحق والغضب. أما ما يجب تثبيته، فهو أنّ هذا الواقع لم يكن ليغدو واقعاً كنتاج لتضحيات المقاومة وبطولاتها واستعدادها وكفاءتها، بل نتيجة مباشرة للضربات التي تلقّاها المحور المساند، خاصة في سورية ولبنان، رثي المقاومة بامتياز،

الأمر الذي دفع المقاومة لاتفاق بائس بكل المقاييس، وفق منطق خيار الممكن في لحظة. وللجوء إلى ذلك الخيار في عالم السياسة معروف تماماً، بل ومفهوم.

إنَّ هذا النضال على جبهة الوعي يستدعي الموقف المعلن للراحل جورج حبش بعد هزيمة الثورة العسكرية في لبنان في سنة 1982، وترحيل مقاتليها وقياداتها، ومفاده أنه يمكن للثورة أن تخسر المعركة سياسياً وعسكرياً، ولكن لا يجب أن تخسر المعركة الثقافية. ونستحضر هنا مقولة صهر الوعي للراحل وليد دقة، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال إدارة الظاهر لما كينة الإعلام الصهيوني والأمريكي المتشعبّة الحقول وتأثيراتها على المزاج العام، تلك الماكينة التي نجحت مقولاتها ومفاهيمها ومواقفها التحريضية الموجهة في التسلّل إلى كتابات فلسطينية، حتى غدت بعض تلك الكتابات وكأنَّ ديدنها هو إعادة نشر ما تعجُّ به الصحافة الصهيونية، وكأنَّ أولئك الكتاب ليسوا أكثر من وكلاء حيث يتجلّى الكومبرادور الثقافي بأبهى حلّة، على بؤس تلك الحلّة.

منطق الحسابات الرياضية

ربما كان من أكثر ما ركّزت عليه الكتابات المعادية للمقاومة هو ذلك القول، غير البريء، بأنَّها المقاومة بعدم قيامها بجدية دقيقة لتداعيات قرار العبور في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أي عدم قدرتها على إجراء الحسابات الدقيقة. وبالتالي، فقد جرى تحميل المقاومة، في أحسن الأحوال، بعضاً من المسؤولية عن إبادة شعبنا وإعادة احتلال القطاع، وفي أسوأ الأحوال منح المستعمر صكّ براءة بتحميل المقاومة كامل المسؤولية. وقد استُخدمت سلسلة معطيات لدعم هذا الموقف، من نوع: ضرورة حساب الأرباح والخسائر، وحجم التكلفة، وموازين القوى العسكرية، إلى آخر تلك المعطيات. لا شكَّ أنَّ أصحاب تلك الكتابات يقرأون التاريخ ويعرفونه جيداً، وببساطة متناهية، لم تكن موازين القوى على امتداد التاريخ، متعادلة ولو نسبياً، بين الشعوب والمستعمرين. فالموازين كانت دائماً وبالطلق لصالح المستعمر، وإلّا لما نجح استعمارهم أصلاً، ومع ذلك لم تلق الشعوب سلاح المقاومة، بل وانتصرت. ولذلك تسقط مقولة هؤلاء حول حجم التكلفة، إذ دائماً ما يدفعه الشعب المستعمر من تضحيات وآلام وخسائر بشرية يكون أكثر بكثير مما يدفع المستعمر. يعرف هؤلاء الكتاب ذلك تماماً، وما إدارة الظاهر له إلا للاستثمار اللا-أخلاقي لحجم التضحيات للطعن في المقاومة وخياراتها.

ربما ليس بجديد القول إنَّ السياسة جبر وليست حساباً، في تكرار لمقولة ريجيس دوبريه، وهذا يعني أنَّه في عالم القرارات السياسية، بل والعسكرية، هناك دائماً المجهول (س). ولعلَّ التذكير هنا مفيد بما أعلنه مرّة الدبلوماسي الإمبريالي هنري كيسنجر حول أنَّه يمكن ببساطة اتخاذ القرار، ولكن لا يمكن التحكُّم بتداعياته تماماً. وكيسنجر هنا يراجع، كما يبدو، قرارات كثيرة أتخذها الإمبرياليون، وكانت تداعياتها وبالاً على رؤوسهم، نحو: فييتنام، وأفغانستان، والصين، والجزائر.

الجبر في القرار

أثبتت الوقائع سلسلة من الأحداث التي لم تكن في الحسبان ولا تمّ توقعها، سواءً من جهة أصحاب قرار 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، أو من قبل حكّام المشروع الصهيوني. فلم يكن في حسابات المقاومة أن ينهار الجيش الصهيوني ذلك الانهيار في "غلاف" القطاع، بحيث يسقط تماماً في غضون ست ساعات، وينتهي الأمر بـ"فرقة غزة" بين قتيل وجريح ومأسور، ليزحف الغزيون مقتحمين المستعمرات فيأخذون معهم الأسرى وما تمكّنوا من حملة. والصهاينة، أيضاً، لم يكن ليتصوّروا هذا التطوّر، وهذا ما جعل كتابات "إسرائيلية" تطرح قضية وجود المشروع من أساسه. وهو ما حدا بممثلي الإمبريالية الأمريكية والأوروبية للحجج دعماً للكيان في اليوم التالي، دفاعاً عنه واستشعاراً بأنّ تحوُّلاً تاريخياً أظهره العبور: لا ضمان لبقاء الكيان إلاّ بالثقل الإمبريالي العالمي العسكري والسياسي، حتى ليقال إنّ ممثلي العسكرية الإمبريالية الأمريكية والأوروبية كانوا، هم فعلاً، أصحاب القرار العسكري في هيئة الأركان "الإسرائيلية".

لم يكن في حساب المقاومة، وهي التي خطّطت لأسر حفنة من الجنود من أجل صفقة التبادل، كما أعلنت مراراً، أن تخرج بمئات الأسرى "الإسرائيليين"، نتيجة الانهيار الحاصل في "غلاف" القطاع، ما أضفى تطوّراً دراماتيكياً فريداً نتيجة عدد الأسرى، وخلق بلا شك أعباء إضافية عليها نتيجة هذا العدد، ولكنه أيضاً رفع سقف المطلب والهدف ليصير تبييض السجون. لم يكن في حساب المقاومة، ولا في حسابات أيّ كان، أنّ الردّ سيكون بهذا الحجم الدموي والتدميري، والسعي لإبادة شعب بأكمله، وترحيل ملايين السكان من مدنهم وقراهم، وأن يكون عدد الشهداء والجرحى والمعتقلين بعشرات الآلاف، وأن يتم تدمير ما يقارب 90% من البنية التحتية والعمرائية للقطاع... حتى أن أكثر الذين تفهّموا عبر الصراع الطويل الحقيقة الدموية والفاسية للمشروع الصهيوني لم يتوقّعوا ذلك.

ولعلّ هذا يستدعي العودة إلى مربع الصراع الأول، وهو صراع الوجود بين مشروعين: مشروع استيطاني ترحيلي إبادي، ومشروع تحرّري تحريري للوطن. وعليه لا يمكن تصور "حلّ ما" سياسي تسووي، كما يغدو من الغباء التفكير بخيارات من نوع "نضال سلمي لا عنفي يستند إلى الشرعية الدولية وقوانينها"، كما كتب أحدهم مرّة، لأنّ المشروع النقيض لا يسعى إلى "تسوية ما"، بل يستهدف الوجود الفلسطيني برمّته.

لم يكن في حسابات حكّام الكيان ذلك الصمود والفعل المقاوم لأكثر من سنتين، ولا ذلك القدر من الاستعدادية العسكرية، اللوجستية والتخطيطية للمقاومة، ولا شك أنّ استخباراتهم وصلوا لذلك الاستنتاج. فما ظهر للعيان من فعل المقاومة فاق كل التصوّرات و"الحسابات"، وليس فقط ما ذكر آنفاً، بل والقدرة على حماية قيادات المقاومة لسنوات، تلك القيادات التي قدّمت أرواحها وأرواح عائلاتها، في حيّز جغرافي يعجّ بتقنيات الرصد والتجسس الأكثر حداثة، وبإسناد أجهزة استخبارات بريطانية وأمريكية. وفي المقابل يمكن

افتراض أنَّ المقاومة، باستعداديَّتها على مدى سنوات، كانت تدرك نجاعة ترتيباتها وقدرتها على الصمود، وقد أعلنت ذلك منذ اليوم التالي لبدء الحرب.

لم يكن في حسابات طرفي الصراع ذلك التحوُّل الهائل في الرأي العام العالمي الشعبي باتجاه هزيمة الرواية الصهيونية وانتصار الرواية الفلسطينية. وإذا كان من الصحيح افتراض أنَّ حجم الإبادة الدموي حَزَّك الملايين في شوارع العالم دعماً للرواية الفلسطينية، ورفضاً للإبادة والرواية الصهيونية التي تقف خلفها، إلا أنَّه من الصحيح أيضاً أنَّ صمود المقاومة وشعبنا في غزة قدَّم للعالم رمزية قيِّمة هائلة في التضحية والمقاومة. وقد حفَّزت ذلك التحوُّل التاريخي لصالح الرؤية الوطنية الفلسطينية، وما كان لذلك التحوُّل ليتحقَّق لولا اجتماع المتغيِّرين: الإبادة من جهة، والصمود والمقاومة من جهة ثانية. أما الحساب الذي ثبت خطؤه تماماً فهو اعتبار أنَّ الكيان لا يحتمل حرب استنزاف. لم يكن في الساحة الفلسطينية، وربما العربية، مَنْ لم يتبنَّ هذا التصوُّر، وهذا ما ثبت بطلانه تماماً. ربما يعود السبب ليس إلى قدرة الكيان الذاتية، عسكرياً واقتصادياً وتقنياً، وهي قدرات كبيرة على أيِّ حال، بل إلى مستوى الدعم غير المسبوق على كل الصعد من الإمبرياليات العالمية. و يمكن القول، بمعنى ما، ودون مجانية الصواب، إنَّ مقاومة غزة كانت تقاتل جيوشاً لا جيشاً.

وأخيراً، في حقل الحسابات، هو ما سبق ذكره من كمِّ كتابات الطابور الخامس الذي بلغ مدايات صادمة في عدائه للمقاومة حدَّ تحميلها مسؤولية الإبادة. فبلغت تلك الكتابات حدَّ الطعن في المقاومة ودماء مقاتليها تختلط برمال غزة، وقيادتها تقدِّم أرواحها وعائلاتها على مذبح المقاومة. كلُّ ذلك فاق كلَّ التوقعات، وهو ما يؤكِّد مرة أخرى أهمية خوض المعركة على جبهة الوعي تحصيناً للثقافة والهوية الوطنيتين.

تعدُّد الساحات وضرورة الجامع الوطني

على الرغم من أنَّ المشروع الاستعماري الاستيطاني الترحيلي يطال كل فلسطيني، بغضِّ النظر عن جغرافيّته، لكن تداعيات حرب الإبادة تطرح من جديد، ما كان قائماً سابقاً، وهو تنوُّع الجغرافيا السياسية للشعب الفلسطيني بين الضفة والقطاع وأراضي فلسطين 1948، والشتات.

في غزة يجري العمل على سلخ القطاع تماماً عن باقي مكوّنات الشعب وجغرافيّته وهويته، وذلك عبر "خطة ترامب" والاتفاق البائس. وإذا كان هذا الاتفاق هو "الخيار الممكن"، إلا أنَّه من الواجب ملاحظة موقعه من مجمل ما يُخطِّط للشعب الفلسطيني عموماً. فالاتفاق وإن كانت جغرافيّته غزة، إلا أنَّه يؤشِّر لمسار يطال عموم الشعب الفلسطيني، وعنوانه شطب الهوية والكيان الوطنية بأفق التهجير المعلن صراحة. وفي الضفة الفلسطينية أعلن سياسيو الكيان أنَّ الهدف هو لجان إدارية لإدارة المدن، تقف على رأسها السلطة الفلسطينية كلجنة إدارية أو حتى لجنة جديدة، حسب تعبير ترامب، على أنقاض سلطة أوسلو. إنَّ ما يُرسم للضفة لا يخرج عن كونه إعلان الكيان شطب أوسلو فيما لم تجرؤ القيادة الفلسطينية الرسمية على هذه الخطوة. إنَّ ما يرسم له هو حكم إداري

ذاتي محدود، لا بل أقل من ذلك بكثير، عبر ضمّ أجزاء واسعة من الضفة، وترحيل سكّان القرى القريبة من تجمعات المستوطنين، حسب سموتريتش، وحشر الشعب الفلسطيني، إن لم يتمّ ترحيله أصلاً، في بانتوستانات مدينية معزولة ومطوّقة تقودها لجان إدارية على غرار "لجنة إدارة غزة".

إنّ شطب الكينونة الفلسطينية، كهوية ومقومات سياسية واجتماعية وثقافية، وصولاً إلى إخراج شعبنا، كشعب، من الحاضر والمستقبل، هو ما يُخطّط له ويُعلن عنه بهذه الطريقة أو تلك. وفي سياق هذه العملية، لم يسقط خيار التهجير والتطهير العرقي الذي يتأجّل إلى حين إنضاج ظروفه وأهمّها على الإطلاق، تساق مصر والأردن، والذي لا يبدو متاحاً في الزمن المنظور، وتهتك ثقافة الصمود ومقوماته لدى شعبنا، الأمر الذي يدفع إلى نجاح التهجير، وهذا أيضاً لا يبدو ممكناً.

وعود على بدء، فإنّ مقاومة ما يُحاك استراتيجياً ضدّ شعبنا، وقد دخل مرحلة الدفاع الاستراتيجي عن كينونته وهويته ومقومات وجوده كشعب، بعد مرحلة من الهجوم الاستراتيجي على مدى عامين بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تتطلب تحركين أساسيين.

أما **التحرّك الأول**، فعلى جبهة الثقافة، وذلك بمقاومة ثقافة الاستسلام والإحباط التي يروّج لها الكيان وماكيناته الإعلامية، ومنه الطابور الخامس فلسطينياً، وتلك المقاومة تستدعي تعزيز مقومات الهوية الوطنية وثقافة المقاومة نفسها. وتندرج، في هذا السياق، إعادة التأكيد على طبيعة الصراع الوجودي ضدّ المشروع الاستعماري الاستيطاني الإحلالي، ونبذ عقلية "التسويات" التي كانت وبالاً على الوعي والثقافة على مدار عقود، وإعادة تأكيد طبيعة المرحلة التي يمرُّ بها شعبنا، وهي مرحلة تحرُّر وطني عنوانها تحرير الوطن والعودة. إنّ التأكيد على طبيعة المرحلة يتطلّب إعادة الاعتبار إلى الإطار الناظم برنامجياً لمشروع التحرر، ونعني به حصراً الميثاق الوطني الفلسطيني للعام 1968 الذي شطبه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كرامة لعيون المفاوض الصهيوني في أوسلو. الميثاق الوطني هو من يرسم معالم البرنامج الوطني وأهدافه ويحدّد آليات تحقيقه، والأهم من ذلك أنّه يحسم ذلك النقاش السفسطائي حول ماهية البرنامج الوطني. كما أنّ الميثاق، وطنياً وثقافياً وهوياتياً، يخلق الأرضية لبناء مواطنة موحّدة تجمع كافة مكّونات الجغرافيا السياسية لشعبنا في مختلف أماكن تواجده، مواطنة تردّ ثقافياً وسياسياً على مخطّطات الشرذمة وثقافتها، وتخلق إطاراً جامعاً لهوية وطنية. لقد نشط النقاش حول "البرنامج الوطني" منذ فترة، ولم يكن سوى تعبير عن حالة ضياع وغياب الرؤية، وأحياناً لدوافع غير سوّية إطلاقاً. إنّ ما يحسم هذا النقاش هو تحديد طبيعة أهداف شعبنا في مرحلة التحرر الوطني، وهي التحرير والعودة، وإلا فماذا سيكون البرنامج غير ذلك؟ أمّا الإطار الناظم لذلك البرنامج فهو الميثاق الوطني الفلسطيني للعام 1968.

وأما **التحرّك الثاني**، فيكون على جبهة بناء الأدوات والمؤسسات السياسية والاجتماعية الحاملة للمشروع الوطني، والخروج من عقلية التقديس للمؤسسات القائمة التي تحلّلت وتفكّكت ولم تعد تؤدّي أيّ دور وطني

مشهود. ليست الدعوة هذه للتفكير خارج الصندوق، كما يقال، بل نقض فكرة وجود صندوق أصلاً. لقد فشلت تماماً كل المشاريع والمقترحات والاتفاقات على مدى عقود لإعادة توحيد منظمة التحرير الفلسطينية، فلا قاعدة سياسية برنامجية، ولا ممارسة ميدانية تجمع تياريّ النظام السياسي الفلسطيني، أي تيار المقاومة وتيار التسوية، فلا بدّ من التفكير ببناء أدوات مؤسساتية جديدة، وتفكير يكون نتاج جهد وطني جماعي بالقطع. ولكن أمام هذا الواقع يمكن ملاحظة الهوة الشاسعة بين سلوك نخبة أوسلو ومتطلبات الواقع الوطنية. فأن تنخرط تلك النخبة في عملية نقاش لمسودة دستور لدولة تحت "بساطير الاحتلال"، وهي بالكاد تتحصّل على حكم ذاتي، وتتدخل لشطب كل ما هو وطني هوياتي في المنهاج الفلسطيني، وتعاقب المحرّرين على نضالهم بقطع روايتهم، وتتدخل بفجاجة في انتخابات البلديات لإملاء شروط سياسية على المرشحين... كل هذا يؤشّر على أنّ تلك النخبة في وادٍ وما يجب فعله في وادٍ آخر، إذ لا إرادة سياسية مطلقاً لدى نخبة أوسلو لمقاومة ما يُرسم سياسياً لفلسطين، كما هو الحال منذ 34 عاماً.

وختاماً، فلا بدّ من العودة إلى المربع الأول، نعم هو المربع الأول، أي التأكيد على طبيعة المرحلة كمرحلة تحرّر وطني بهدفها المعلن والطبيعي وهو التحرير والعودة، وإعادة الاعتبار إلى الميثاق الوطني الفلسطيني باعتباره البرنامج الوطني الفلسطيني، والتأكيد على طبيعة الصراع الوجودي بين مشروعين، المشروع الاستعماري الاستيطاني الترحيلي والمشروع التحرري التحريري للأرض والوطن